الآثار الاقتصادية لاستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية

د/ سيده حامد عامر د/ إيناس محمد عباس صالح

باحث أول، قسم بحوث الأراضي والمياه، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي مركز البحوث الزراعية

مقدمه:

تُعد الأراضي الزراعية أحد أهم الموارد الإنتاجية القومية غير المتجددة والتي تتزايد ندرتها عاماً بعد آخر. ومن ثَمَّ فقد بات التوسع الزراعي الأفقي من خلال استصلاح أراضي جديدة أحد أهم ركائز السياسة الزراعية في جمهورية مصر العربية، نظراً للدور الهام الذي يلعبه في تحقيق الأمن الغذائي، وتعويض الفقد في الأراضي الزراعية القديمة، وخفض حدة الكثافة السكانية في الوادي والدلتا، وتوفير فرص العمل. وتستهدف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى٢٠٣٠ استصلاح نحو ٣,١ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠[١٠].

ويُقصد باستصلاح الأراضي جميع العمليات التي تجرى على الأرض تمهيداً للزراعة، بينما يُعرف الاستزراع على أنه تهيئة الأرض التي تم استصلاحها لمعرفة مدى ملاءمتها للحياة النباتية بعد إجراء اختبارات عليها ومعالجة تربتها والوصول بها إلى مرحلة الإنتاجية الحدية. ويجب التفرقة بين مفهومي استصلاح وإصلاح الأراضي، إذ أن الأرض التي تحتاج للإصلاح هي أرض كانت منتجة زراعياً وحدثت بها مشاكل تحد من إنتاجها، أما الأرض التي تحتاج للاستصلاح هي أرض بكر لم تُستزرع من قبل وتحتاج استصلاح لجعلها منتجة[٨]. وقد تغير مفهوم استصلاح الأراضي بمرور الزمن، إذ كان يُقصد به في الماضي تنفيذ أعمال البنية الأساسية والاستصلاح المتكامل، مع الاستمرار في الاستزراع حتى تصل الأرض إلى مرحلة الإنتاجية الحدية وتدخل الأرض في مرحلة الزراعة الاقتصادية، إلا أنه منذ عام ١٩٧٦ اقتصر هذا المفهوم على مجرد استصلاح الأراضي دون استزراعها في المرحلة تحت الحدية أو استغلالها فى المرحلة فوق الحدية[٨].

مشكلة البحث:

على الرغم من الزيادة المضطردة في عدد السكان وتزايد احتياجاتهم من الغذاء والكساء مع محدودية الأرض الزراعية، وتآكل الرقعة الزراعية وتحولها إلى استخدامات غير زراعية نتيجة حدوث تعديات وتصحر وتملح التربة، إلا أنه يلاحظ تباطؤ أنشطة الاستصلاح نتيجة المعوقات التي تواجهها وأهمها: المعوقات الفنية (عدم توافر مياه الري، ندرة العمالة الفنية، عدم وجود بيانات تفصيلية عن المشروعات، وعدم كفاية البنية الأساسية والاجتماعية)، المعوقات المالية (عدم توفر الاستثمارات اللازمة لأعمال البنية الأساسية وعدم توافر مصادر تمويل للاقتراض)، والمعوقات الإدارية والتشريعية (تعدد الجهات الحكومية ذات الصلة بتخصيص الأراضي، ضعف التنسيق بينها، وتعدد التشريعات التي تحكمها). الأمر الذى يستلزم الوقوف على الآثار الاقتصادية لاستصلاح الأراضي في مصر.

هدف البحث:

يستهدف البحث دراسة تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، والتعرف على المؤسسات ذات الصلة باستصلاح الأراضي، وتطور جهود ومشروعات الاستصلاح وقيمة القروض طويلة الأجل لهذا الغرض والتركيب المحصولي بالأراضي الجديدة، وقياس الآثار الاقتصادية لاستصلاح الأراضي في مصر.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

استندت الدراسة في تحقيق أهدافها على أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والاستدلالي في تفسير ووصف المتغيرات الاقتصادية موضوع القياس. وتم استخدام بيانات ثانوية يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وتم الاعتماد على بعض الدراسات ذات الصلة.

النتائج والمناقشة:

أولاً: تطور نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في جمهورية مصر العربية:

يتبين من الشكل والجدول رقم (١) أن متوسط عدد السكان بلغ نحو ٦٢,٠٢ مليون نسمه خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥). وبلغ عدد السكان نحو ٤٠,٥٥ مليون نسمه في عام ١٩٨٠ وازداد ليصل الى نحو ٨٨,٩٦ مليون نسمه في عام ٢٠١٥، وذلك بزيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو ١,٣٣ مليون نسمه، تُمثل نحو ٢,١% من متوسط عدد السكان. وبلغ متوسط المساحة المزروعة نحو ٧,٤٩ مليون فدان بهذه الفترة، وتزايدت هذه المساحة من نحو ٥,٨٧ مليون فدان في عام ١٩٨٠ إلى نحو ٩,١٠ مليون فدان بعام ٢٠١٥، وذلك بزيادة سنوية معنوية إحصائياً بلغت نحو ١٠ آلاف فدان، تُمثل نحو ١,٣% من متوسط المساحة المزروعة، مما انعكس على نصيب الفرد من المساحة المزروعة، والذي أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً معنوي إحصائياً بلغ نحو ٠,٠٢ قيراط/نسمه، وبلغ حده الأدنى في عام ٢٠١٤ بنحو ٢,٩٥ قيراط/نسمه، وبلغ حده الأقصى في عام ١٩٨٠ بنحو ٣,٤٧ قيراط/نسمه. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نحو ٢,٩٦ قيراط/نسمه.

شكل ١. تطور عدد السكان والمساحة المزروعة ونصيب الفرد من المساحة المزروعة في جمهورية مصر العربية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠١٥).

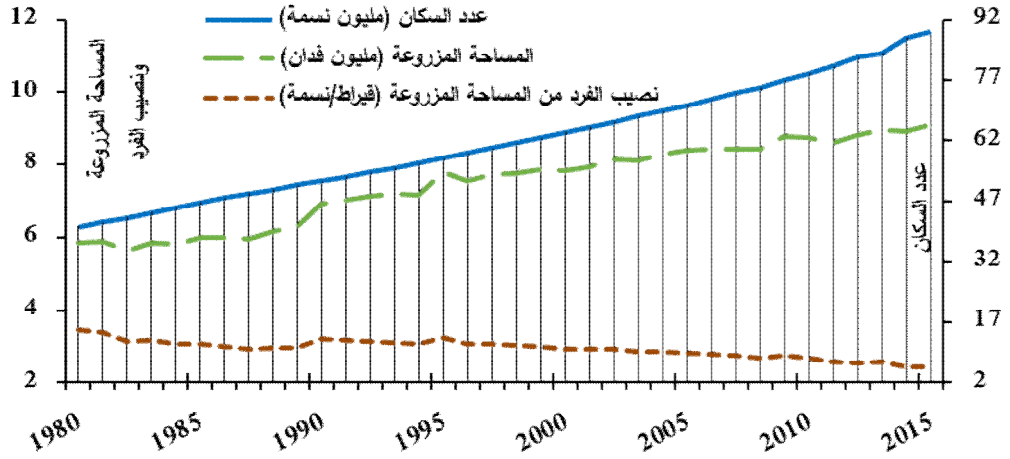

جدول (١) تطور عدد السكان والمساحة المزروعة ونصيب الفرد من المساحة المزروعة في مصر للفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٥)

المتغيرات	مقدار التغير(β)	قيمة ت "t" المحسوبة لمقدار التغير (β)	المتوسط($\bar{y}$)	التغير السنوي(%)[١]
عدد السكان (مليون نسمة)	١,٣٣	٥٦,٨٢*	٦٢,٠٢	٢,١
المساحة المزروعة (مليون فدان)	٠,١٠	٢٦,٩٤*	٧,٤٩	١,٣
نصيب الفرد من المساحة المزروعة (قيراط/نسمة)	(٠,٠٢٠)	(١٠,٦٥)*	٢,٩٥	(٠,٧)

* معنوية إحصائياً عند مستوى ٠,٠١. [١] $100 \times (\bar{y} \div \beta)$ [٢] الأرقام بين الأقواس تُمثل قيماً سالبة.

المصدر: جُمعت وحُسبت من: ١. االجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
٢. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

ثانياً: المؤسسات ذات الصلة باستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية:

تُعد وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي هي الجهة المسئولة عن خطط التوسع الأفقي ودراسات الموارد الأرضية والاستخدامات المختلفة للأراضي في مصر وذلك من خلال الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، الهيئة العامة لتعمير الصحارى، الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي، الإدارة العامة للأراضي والمياه، مركز البحوث الزراعية، ومركز بحوث الصحراء[٦]، والمؤسسة المصرية العامة لاستصلاح الأراضي (وتتبعها: الشركة العامة لاستصلاح الأراضي، شركة مساهمة البحيرة، شركة وادي كوم امبو، الشركة

العقارية، الشركة العامة لأبحاث المياه الجوفية (ريجوا)، الشركة العربية لاستصلاح الأراضي البور، والمؤسسة المصرية العامة لاستغلال وتحسين الأراضي المستصلحة)، واللجنة الاستشارية العليا لاستصلاح الأراضي والتي تضم خبراء من الجامعات وممثلي الوزراء والمؤسسات السابقة وتقوم بدراسة مشاكل وخطة الاستصلاح والتنسيق بين أعمال هذه المؤسسات والهيئات(٤). وتأتي الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية في المرتبة الثانية (بعد وزارة الدفاع) من حيث الاختصاص بتحديد الأراضي المراد تنميتها وتعميرها، وذلك بعد موافقة وزارة الدفاع. وتم إنشاء الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية بالقرار الجمهوري رقم ٢٦٩ لسنة ١٩٧٥ والذي حدد اختصاصاتها ومنها: رسم السياسة العامة لاستصلاح الأراضي، إجراء الدراسات الفنية والاقتصادية لاستصلاح الأراضي وتقرير صلاحيتها، الاشتراك في تخطيط وتصميم مرافق وخدمات الأراضي المستصلحة، حصر وتصنيف الأراضي القابلة للاستصلاح، تنمية الموارد المائية بالصحاري وتقدير إمكانيات الخزانات الجوفية، وتحديد أثمان الأراضي التي يتم التصرف فيها. وتختص الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي بتحسين وصيانة الأراضي الزراعية الضعيفة على مستوى الجمهورية لرفع إنتاجيتها والحفاظ عليها من التدهور وتطوير الري الحقلي (المروى). وتم إنشاء المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضي الدولة بالقرار الجمهوري رقم١٥٣ لسنة ٢٠٠١ وهو جهاز حكومي تابع لرئاسة مجلس الوزراء لضمان التنسيق الكامل بين أجهزة الدولة لتعظيم الاستفادة من أراضي الدولة ومتابعة تنميتها وإحكام الرقابة عليها من التعديات ودراسة المشروعات القومية الكبرى. وللتغلب على المعوقات التمويلية التي تواجه التوسع في تنفيذ أنشطة استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة، فقد دخلت الشركات المساهمة والجمعيات التعاونية الزراعية في هذا المجال.

ثالثاً: تطور عملية استصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية:

مرت عملية استصلاح الأراضي في مصر بأربعة مراحل يمكن تقسيمها تاريخياً على النحو التالي:

المرحلة الأولى: ما قبل ثورة عام ١٩٥٢: بدأت أنشطة استصلاح الأراضي في مصر في عام ١٩٣٢، حيث قام القطاع الخاص (شركات مساهمة أو أفراد) ومصلحة الأموال الأميرية خلال الثلاثينات والأربعينات باستصلاح مساحات محدودة في شمال الدلتا والصحراء الشرقية والوجه القبلي. وتم استصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان قبل عام ١٩٥٢، من بينها نحو ١٠٠ ألف فدان قام القطاع الخاص باستصلاحها. وقد تميزت هذه الفترة بعدم وجود جهود حكومية منظمة بالإضافة إلى محدودية دور القطاع الخاص نظراً لضخامة الاستثمارات التي تتطلبها جهود التوسع الأفقي(٦).

المرحلة الثانية: خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢–١٩٨٢/٨١: وتتضمن هذه المرحلة فترتين كالتالي:

– **الفترة من ١٩٥٣/٥٢–١٩٧٧/٧٦:** تولت الدولة جهود استصلاح الأراضي منذ عام ١٩٥٢، حيث اقتصرت تلك الجهود على الحكومة فقط، وقد تولت عملية الاستصلاح خلال تلك الفترة كل من الهيئة المصرية الأمريكية لإصلاح الريف ومؤسسة مديرية التحرير والهيئة العامة لاستصلاح الأراضي(٣). وتباطأت جهود الاستصلاح في الفترة (١٩٥٢–١٩٥٩) بسبب وقوع العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦، فضلاً عن قصور معدات الاستصلاح آنذاك عن الوفاء بالمطلوب، مما يشير إلى أن مياه الري لم تكن عاملاً محدداً لجهود التوسع الأفقي بتلك الفترة شأنها في ذلك شأن الفترة ما قبل عام ١٩٥٢. وبلغ إجمالي مساحة الأراضي التي تم استصلاحها بالفترة (١٩٥٢–١٩٥٩) حوالي ٧٨,٩ ألف فدان، وذلك بمتوسط سنوي بلغ نحو ٩,٨٦ ألف فدان(٢). وقد بدأت الدولة التدخل بشكل فعال في جهود استصلاح الأراضي من خلال برامج ومشروعات استصلاح الأراضي في الفترة (١٩٦١/٦٠–١٩٦٧/٦٦)، حيث تولت الدولة تنفيذ هذه المشروعات وتحمل أعباءها الاستثمارية دون مشاركة القطاع الخاص. وبلغ إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة بتلك الفترة نحو ٧١٢ ألف فدان، حيث تمت إضافة أراضي بور ومتخللات (٧٦,٧ ألف فدان). ومن ثَمَ يصبح إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة حتى عام ١٩٦٧/٦٦ نحو ٧٩٠,٩

ألف فدان. وما لبثت جهود الاستصلاح أن عادت إلى التباطؤ مرةً أخرى بعد حرب عام ١٩٦٧ في الفترة (١٩٦٨/٦٧-١٩٧١/٧٠) نتيجة اتجاه الدولة إلى الإنفاق على إعادة تأهيل المناطق التي دمرتها الحرب بسيناء والسويس[٦]. ومن ثّم فقد تم استصلاح نحو ١٢١,١ ألف فدان فقط بهذه الفترة. وبلغ إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة حتى عام ١٩٧١/٧٠ نحو ٩١٢ ألف فدان وبمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٦,٤٨ ألف فدان. وعادت جهود الاستصلاح للتوقف مرةً أخرى بالفترة (١٩٧٢/٧١-١٩٧٧/٧٦) نتيجة تدهور الأحوال الاقتصادية واتجاه الدولة إلى الإنفاق على الاستعداد لحرب ١٩٧٣ بالإضافة إلى حرب الاستنزاف التي سبقتها. ويوضح الجدول رقم (٢) تطور مساحات الأراضي المستصلحة والمستهدف استصلاحها في الفترة (١٩٥٣/٥٢-٢٠١٢/١١)، ومنه يتبن أن مساحة الأراضي المستصلحة حتى عام ١٩٧٧/٧٦ بلغت نحو٩١٢ ألف فدان. وقد اقتصر دور الدولة على القيام ببعض الاستكمالات للأراضي التي تم استصلاحها ولم تكن قد وصلت إلى مرحلة الانتاج الحدي. ومن ثَمَّ فقد سمحت الدولة لشركات القطاع الخاص والتعاونيات والأفراد بالقيام بأنشطة الاستصلاح والاستزراع، حيث تم تحويل الهيئات والمؤسسات التي تعمل في مجال الاستصلاح إلى شركات قطاع عام مستقلة بهدف التخلص من المعوقات والسلبيات التي واجهتها، إلا أن الآمال التي عقدتها الدولة على هذه الجهات كانت أكبر من إمكانياتها لأن معظمها دخل هذا المجال دون خبرة، فضلاً عن اعتمادها على القروض في التمويل، وعلى الغير في الإدارة.

- **الفترة ١٩٧٨/٧٧-١٩٨٢/٨١:** بدأت جهود استصلاح الأراضي تنشط مرة أخرى بعد التوقف بسبب حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما تبعها، ويمثل عام ١٩٧٧ البداية الحقيقية لأخذ المياه المتاحة لري الأراضي المستهدف استصلاحها في الاعتبار، حيث قامت وزارة الري واستصلاح الأراضي في عام ١٩٧٧ بإعداد برنامج عن مستقبل التوسع الأفقي في مصر حتى عام ٢٠٠٠ تحت عنوان "سياسة التوسع الافقي في مساحة ٨,٢ مليون فدان" وتم تعديله فيما بعد. وتناول هذا البرنامج توزيع تلك المساحة وفقاً للمنطقة، وتحديد مصادر مياه الري وطريقة الري المقترحة، والاحتياجات المائية لتلك المساحة. ويوضح الجدول (٢) أنه تم استصلاح حوالي ١٢٨,٧ ألف فدان خلال الفترة (١٩٧٨/٧٧-١٩٨٢/٨١) معظمها تم استصلاحه عام (١٩٨٢/٨١) والعام السابق له. وقد قامت شركات القطاع العام باستصلاح معظم تلك الأراضي (باستثناء ٥٦ ألف فدان). وبذلك يكون إجمالي مساحة الأراضي المستصلحة حتى عام ١٩٨٢/٨١ نحو ١,٠٤١ مليون فدان بمتوسط سنوي بلغ نحو ٣٤,٦٩ ألف فدان.

جدول (٢) تطور مساحات الأراضي المستصلحة ومساحات الأراضي المستهدف استصلاحها في مصر خلال الفترة ١٩٥٣/٥٢-٢٠١٢/٢٠١١

الفترة	مساحة الأراضي المستصلحة (ألف فدان)	المتوسط السنوي للمساحة المستصلحة (ألف فدان)	المساحة المستهدف استصلاحها (ألف فدان)	% المنفذ إلى المستهدف
١٩٥٣/٥٢-١٩٧٧/٧٦	٩١٢,٠٠	٣٦,٤٨	-	
١٩٧٨/٧٧-١٩٨٢/٨١	١٢٨,٧٠	٢٥,٧٤	-	
١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦	١٨٩,٨١	٣٧,٩٦	٦٣٦,٧٠	٢٩,٨١
١٩٨٨/٨٧-١٩٩٢/٩١	٨٥٠,٣٠	١٧٠,٠٦	٧٥٠,٠٠	١١٣,٣٧
١٩٩٣/٩٢-١٩٩٧/٩٦	٥٧٢,٧٠	١١٤,٥٤	٩١٩,٣٧	٦٢,٢٩
١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٠١	١٣٢,٠٠	٢٦,٤٠	٥٨٠,٠٠	٢٢,٧٦
٢٠٠٣/٠٢-٢٠٠٧/٠٦	٣٢٦,٤٠	٦٥,٢٨	٨٠٣,٠٠	٤٠,٦٥
٢٠٠٨/٠٧-٢٠١٢/١١	١٨٦,٣٦	٣٧,٢٧	٨٢٥,٠٠	٢٢,٥٩

المصدر: جُمعت وحُسبت من: ١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة.
٣. علي عبد المحسن علي (دكتور)، دراسة اقتصادية لاستصلاح الأراضي في مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد (٥)، العدد (٣)، مارس ٢٠١٤.

المرحلة الثالثة: مرحلة "التخطيط الشامل" خلال الفترة ١٩٨٢/٨١–٢٠١٢/١١: تضمنت هذه المرحلة التخطيط الشامل في إطار الخطط الاقتصادية والاجتماعية للتنمية من خلال وضع خطط استصلاح الأراضي، وقد حدثت ظروف الجفاف الأفريقي خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢–١٩٨٧/٨٦)، حيث جاء إيراد نهر النيل شحيحاً. ولمواجهة هذا الموقف المائي استدعى الأمر السحب من المخزون المائي لبحيرة السد العالي وذلك لاستيفاء الاحتياجات للزراعة وغيرها من الاحتياجات، وبالتالي فقد تم في عام ١٩٨١ إجراء تعديل على برنامج التوسع الأفقي الذي تم إعداده في عام ١٩٧٧ والخاص بالتوسع في مساحة ٢,٨١ مليون فدان وانعكس ذلك في عدم تحقيق المستهدف استصلاحه خلال تلك الخطة. وقد قامت وزارة الري في عام ١٩٨١ وفي ظل الأوضاع المائية الجديدة بإعداد برنامج جديد للتوسع الأفقي، حيث عدلت المساحة المقترح استصلاحها لتصبح ٢,٢٨ مليون فدان (تضم ٠,٥٠ مليون فدان في سيناء تروى من المياه الجوفية و٠,٢٠ مليون فدان تروى من مياه الصرف الصحي بعد معالجتها، و١,٥٨ مليون فدان تروى من مياه النيل العذبة)[٦]. وتم تقسيم هذه المساحة على سنوات الخطط الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، بحيث يتم استصلاح ٦٣٦,٧ ألف فدان خلال الخطة الخمسية الأولى (١٩٨٣/٨٢–١٩٨٧/٨٦) و٧٥٠ ألف فدان بالخطة الخمسية الثانية (١٩٨٨/٨٧–١٩٩٢/٩١) ثم الخطط الخمسية التالية. واتجهت سياسة الدولة في الثمانينات لتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مشروعات استصلاح المساحات التي تحددها الدولة وتمدها بالبنية الأساسية وتقديم التسهيلات الائتمانية وتشجيع تمليك هذه الأراضي لشباب الخريجين وتمليك بعض الأراضي المستصلحة التي في حوزة القطاع العام للأفراد والجمعيات.

وأوضحت بيانات الجدول (٢) أنه تم بالفعل استصلاح نحو ١٨٩,٨ ألف فدان خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى (بمتوسط ٣٧,٩٦ ألف فدان)، إذ تُمثل المساحة المستصلحة بها نحو ٢٩,٨% من المساحة المستهدفة. وقد شهدت الخطة الخمسية الثانية جهوداً ملموسةً في مجال الاستصلاح، إذ تم خلالها استصلاح نحو٨٥٠,٣ ألف فدان وهذه تُعد أكبر مساحة يتم استصلاحها في مصر، وتُمثل المساحة المستصلحة ١١٣% من المساحة المستهدفة بهذه الخطة. وبلغ إجمالي المستهدف بالخطة الخمسية الثالثة (١٩٩٣/٩٢–١٩٩٧/٩٦) نحو ٩١٩,٣٧ ألف فدان (تضم ١٧ ألف فدان تروى على مياه الصرف الصحي و١٣٢ ألف فدان تروى بالمياه الجوفية، وتروى باقي المساحة من مياه النيل العذبة أو المخلوطة بمياه الصرف الزراعي من ترعة السلام)، منها ١٦٥,٦٧ ألف فدان مساحات باقية من الخطة السابقة و٧٥٣,٧٠ ألف فدان مساحات جديدة بالخطة[٦]. وتم استصلاح ٥٧٢,٧ ألف فدان تُمثل ٦٢,٣% من المساحة المستهدفة بهذه الخطة. وبلغ إجمالي المستهدف استصلاحه بالخطة الخمسية الرابعة (١٩٩٨/٩٧–٢٠٠٢/٠١) نحو٥٨٠ ألف فدان. ولوحظ تناقص المساحة التي تم استصلاحها بهذه الخطة لتصل إلى نحو١٣٢ ألف فدان (بمتوسط ٢٦,٤ ألف فدان) تُمثل ٢٢,٨% من المساحة المستهدف استصلاحها خلال هذه الخطة. وبلغ إجمالي المستهدف استصلاحه بالخطة الخمسية الخامسة (٢٠٠٣/٠٢–٢٠٠٧/٠٦) نحو ٨٠٣ ألف فدان. وتم استصلاح مساحة بلغت نحو ٣٢٦,٤ ألف فدان بهذه الخطة تُمثل ٤٠,٧% من المساحة المستهدف استصلاحها بهذه الخطة. وضعفت جهود الدولة في أنشطة استصلاح الأراضي منذ عام ٢٠٠٧/٠٦، في حين تنامى دور التعاونيات وشركات القطاع الخاص للقيام بهذه الأنشطة، إذ تم استصلاح نحو ٢٣١,٦ ألف فدان في عام ٢٠٠٧/٠٦ معظمها قامت هذه الجهات باستصلاحها (باستثناء ٢,٢ ألف فدان قامت الدولة باستصلاحها). وبلغ إجمالي المستهدف استصلاحه بالخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٨/٠٧–٢٠١٢/١١) نحو٨٢٥ ألف فدان. ويبين نفس الجدول أنه تم استصلاح نحو ١٨٦,٤ ألف فدان تُمثل ٢٢,٦% من المساحة المستهدفة بهذه الخطة.

المرحلة الرابعة: خلال الفترة ما بعد عام ٢٠١٢/١١: تم استصلاح نحو ٢٢,٩ ألف فدان في عام ٢٠١٣/١٢، بالمقارنة بنحو ٢٢,٦ ألف فدان تم استصلاحها في عام ٢٠١٤/١٣ معظمها قامت التعاونيات وشركات القطاع الخاص باستصلاحها (باستثناء ٥٤٢، ٤٣٦ فدان فقط قامت الدولة باستصلاحها بالعامين المذكورين على الترتيب)[٢].

رابعاً: تطور قيمة القروض طويلة الأجل بغرض استصلاح واستزراع الأراضي:

يوضح الجدول رقم (٣) تطور مساحة الأراضي المستصلحة وقيمة القروض طويلة الأجل المنصرفة لاستصلاح واستزراع الأراضي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥)، ومنه يتبين أن متوسط مساحة الأراضي المستصلحة بلغ نحو١٩,٨٩ ألف فدان خلال هذه الفترة، في حين متوسط قيمة القروض طويلة الأجل لاستصلاح واستزراع الأراضي نحو٢,٣٥ مليون جنيه وبلغ متوسط نصيب الفدان من القروض طويلة الأجل لاستصلاح واستزراع الأراضي نحو١٦٠,٢٩ ألف جنيه/فدان.

جدول (٣) تطور مساحة الأراضي المستصلحة وقيمة القروض طويلة الأجل المنصرفة لاستصلاح واستزراع الأراضي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٥).

السنة	مساحة الأراضي المستصلحة بالألف فدان	قيمة القروض طويلة الأجل لاستصلاح واستزراع الأراضي بالألف جنيه	نصيب الفدان من القروض طويلة الأجل لاستصلاح واستزراع الأراضي بالألف جنيه/فدان
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٢,٧٠	١١٥٤	٩٠,٨٧
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٨,٧٠	١٠٩٦	٣٨,١٩
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٨,٠٠	٧٤٩	٤١,٦١
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٣,٥٠	٦٨٧	٢٩,٢٣
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٤,٥٠	١٥٠٨	١٠٤,٠٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٧,٨٠	٦٩٠	٨٨,٤٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٣٩,٦٠	٦٣٤	١٦,٠١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٢,٩٠	٦٨٦٠	٢٩٩,٥٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٩,٠٠	٢٠٥٦	٢٢٨,٤٤
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٢,٢٠	١٧٤٠	١٤٢,٦٢
٢٠١١/٢٠١٠	١٠,٥٠	١٠٨٨٩	١٠٣٧,٠٥
٢٠١٢/٢٠١١	٣٩,٠٠	٣٢٥٥	٨٣,٤٦
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٢,٩٠	٢٣٧٦	١٠٣,٧٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٢,٦٠	٣٠٣	١٣,٤١
٢٠١٥/٢٠١٤	١٤,٥٠	١٢٧٢	٨٧,٧٢
المتوسط	١٩,٨٩	٢٣٥١	١٦٠,٢٩

المصدر: جُمعت وحُسبت من:١.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة.
٢.الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،النشرة السنوية للنشاط التعاوني بالقطاع الزراعي، أعداد مختلفة.

خامساً: مشروعات إصلاح واستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية:

تقسم الأراضي التي تحتاج للإصلاح أو الاستصلاح في مصر إلى أقسام تبعا لتشابه مشاكلها وعيوبها والعوامل البيئية المحيطة بها وأساليب وطرق إصلاحها، وتضم: الأراضي المتأثرة بالأملاح (salt-affected soils) وتنتشر في معظم الأراضي المصرية، والأراضي الجيرية (calcareous soils) وتنتشر بالساحل الشمالي الغربي ومنطقة مريوط والقطاع الشمالي لمديرية التحرير وسيناء وبطول الوادي في المنطقة بين الهضبة الشرقية والنيل وبعض أراضي الواحات كواحة سيوه، والأراضي الرملية (sandy soils) وتنتشر بالصحراء الغربية وشمال سيناء وبعض أودية الصحراء الشرقية.

١- **مشروعات إصلاح الأراضي المتأثرة بالأملاح:** كمنطقة أبيس، مشروع فرهاش، إدكو، منطقة التل الكبير، أراضي شالما، أراضي صان الحجر والقصبي، منطقة جنوب بورسعيد، المطرية، منطقة الحاجر وبعض أراضي الفيوم.

٢- **مشروعات إصلاح واستصلاح الأراضي الجيرية:** كالقطاع الشمالي لمديرية التحرير، قطاع مريوط ومنطقة النهضة.

٣- **مشروعات إصلاح واستصلاح الأراضي الرملية:** كالقطاع الجنوبي لمديرية التحرير، صحراء الصالحية وغرب النوبارية.

٤- **مشروعات التنمية المتكاملة:** وهي مشروعات تستهدف إقامة مجتمعات زراعية وصناعية تنموية جديدة ومتكاملة وتضم مشروع تنمية جنوب الوادي "مشروع توشكي–ترعة الشيخ زايد"، مشروع شرق العوينات، مشروع ترعة السلام، مشروع شرق بورسعيد، مشروع تنمية شمال غرب خليج السويس، مشروع وادي التكنولوجيا، والمشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان[٥]. ويوضح الجدول (٤) أن هذا المشروع يضم ١٧ موقعاً موزعة على ثماني محافظات (الجيزة، المنيا، قنا، أسوان، الوادي الجديد، جنوب سيناء، الإسماعيلية، ومطروح). ويقع نحو٩٩٦,٥ ألف فدان من مساحة المشروع بمحافظات صعيد مصر(٦٦,٤%)، ويعتمد نحو١,٣٣ مليون فدان منها على الري بالمياه الجوفية (٨٨,٥%)، بينما يعتمد نحو١١,٥% منها على مياه النيل. وتم طرح ٥٠٠ ألف فدان بالقرعة العلنية للشباب وصغار المزارعين وبنظام التمليك كأسهم غير قابلة للبيع، منها ١٧٠، ١٢٠، ١٠٠ و١١٠ ألف فدان في مناطق المغرة، غرب غرب المنيا، الفرافرة القديمة وتوشكي على الترتيب. وتشمل الأراضي المطروحة مساحات للزراعة وأخرى للاستخدام في بعض الانشطة الإنتاجية والصناعية والخدمية كالتصنيع الزراعي والإنتاج الحيواني والداجني والاستزراع السمكي والمناطق اللوجيستية والمناطق الصناعية لتعبئة وتغليف المنتجات، وإقامة مناطق للإعاشة والمناطق الإدارية التي تخدم المشروعات[٩].

جدول (٤) المراحل والمناطق والمساحات التي يستهدفها المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان ومصدر ريها.

المرحلة	المنطقة	المحافظة	المساحة (ألف فدان)	مصدر الري
الأولى: ٥٠٠ ألف فدان	**الفرافرة القديمة**	الوادي الجديد	٣٠	جوفي
	الفرافرة الجديدة	الوادي الجديد	٢٠	جوفي
	امتداد الداخلة	الوادي الجديد	٢٠	جوفي
	المغرة	مطروح	١٣٥	جوفي
	قرية الأمل	الإسماعيلية	٣,٥	سطحي
	توشكى	أسوان	١٤٣	سطحي
	آبار توشكى	أسوان	٢٥	جوفي
	المراشدة	قنا	٢٥,٥	سطحي
	المراشدة	قنا	١٨	جوفي
	غرب غرب المنيا (١)	المنيا	٨٠	جوفي
الثانية: ٤٩٠ ألف فدان	**الفرافرة القديمة**	الوادي الجديد	١٢٠	جوفي
	الفرافرة الجديدة	الوادي الجديد	٢٠	جوفي
	امتداد الداخلة	الوادي الجديد	٣٠	جوفي
	غرب كوم امبو	أسوان	٢٥	جوفي
	المغرة	مطروح	٣٥	جوفي
	غرب غرب المنيا (١)	المنيا	١٤٠	جوفي
	جنوب شرق المنخفض	الجيزة	٤٠	جوفي
	جنوب شرق المنخفض – ب	الجيزة	٥٠	جوفي
	شرق سيوه	مطروح	٣٠	جوفي
الثالثة: ٥١٠ ألف فدان	**الفرافرة القديمة**	الوادي الجديد	٤٠	جوفي
	جنوب شرق المنخفض	الجيزة	٥٠	جوفي
	الطور	جنوب سيناء	٢٠	جوفي
	غرب المنيا	المنيا	٢٥٠	جوفي
	غرب غرب المنيا (٢)	المنيا	١٥٠	جوفي

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بيانات غير منشورة، يونية، ٢٠١٦.

سادساً: التركيب المحصولي بالأراضي الجديدة:

يوضح الجدول (٥) أن محاصيل القمح، البرسيم المستديم، الشعير وبنجر السكر هي أهم الزروع الشتوية بالأراضي الجديدة للفترة(٢٠١٣-٢٠١٥)، إذ تُمثل جميعها نحو٦٨% من مساحة الزروع الشتوية بها. ويُمثل متوسط الرقعة المزروعة بها نحو٤٣,٦%، ٩,١%، ٨,٣% و٧,٣% من مساحة الزروع الشتوية على الترتيب أو

نحو٢٣,٦%، ٤,٩%، ٤,٥% و٣,٩% من إجمالي الرقعة الزراعية أو١٧,٠%، ٣,٦%، ٣,٢% و٢,٨% من إجمالي الرقعة المحصولية على الترتيب.

جدول (٥) التركيب المحصولي بالأراضي الجديدة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٥):

المحصول	متوسط المساحة بالألف فدان	% من متوسط مساحة العروة	% من متوسط المساحة المزروعة	%من متوسط المساحة المحصولية
جملة الزروع الشتوية	١٥٤٤	١٠٠,٠٠	٥٤,٢١	٣٨,٩٥
القمح	٦٧٣	٤٣,٥٨	٢٣,٦٣	١٦,٩٨
البرسيم المستديم	١٤١	٩,١٠	٤,٩٤	٣,٥٥
الشعير	١٢٩	٨,٣٣	٤,٥١	٣,٢٤
الفول البلدي	٤٠	٢,٦٠	١,٤١	١,٠١
بنجر السكر	١١٢	٧,٢٥	٣,٩٣	٢,٨٣
الطماطم	١١٢	٧,٢٥	٣,٩٣	٢,٨٢
البطاطس	٦٠	٣,٩٢	٢,١٢	١,٥٣
الخضروات الأخرى	١٨٨	١٢,١٨	٦,٦٠	٤,٧٤
جملة الزروع الصيفية	١٠١٨	١٠٠,٠٠	٣٥,٧٥	٢٥,٦٨
الذرة الشامية	١٣١	١٢,٨٥	٤,٥٩	٣,٣٠
الأرز	٨٦	٨,٤٠	٣,٠٠	٢,١٦
الذرة الصفراء	٧٥	٧,٣٢	٢,٦٢	١,٨٨
الفول السوداني	١٠٣	١٠,١٥	٣,٦٣	٢,٦١
السمسم	٣٦	٣,٥٧	١,٢٨	٠,٩٢
القطن	٣١	٣,٠٤	١,٠٩	٠,٧٨
الطماطم	١٥٨	١٥,٥١	٥,٥٤	٣,٩٨
البطاطس	٢٤	٢,٣٥	٠,٨٤	٠,٦٠
الخضروات الأخرى	٢٥٠	٢٤,٥٦	٨,٧٨	٦,٣١
المحاصيل الأخرى	٨٨	٨,٦٥	٣,٠٩	٢,٢٢
جملة الزروع النيلية	٩٨	١٠٠,٠٠	٣,٤٤	٢,٤٧
الذرة الصفراء	٣٣	٣٣,٩٩	١,١٧	٠,٨٤
جملة المعمرات	١٣٠٤	١٠٠,٠٠	٤٥,٧٩	٣٢,٩٠
قصب السكر	٤٢	٣,٢٤	١,٤٨	١,٠٧
الحدائق	١١١٤	٨٥,٣٩	٣٩,١٠	٢٨,٠٩
النخيل	٦٢	٤,٧٤	٢,١٧	١,٥٦
الأشجار الخشبية	٣٨	٢,٨٩	١,٣٢	٠,٩٥
البرسيم الحجازي	٤٩	٣,٧٤	١,٧١	١,٢٣
متوسط المساحة المزروعة	٢٨٤٩	–	١٠٠,٠٠	–
متوسط المساحة المحصولية	٣٩٦٥	–	–	١٠٠,٠٠

المصدر: جُمعت وحُسبت من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

وقد تبين أن الذرة الشامية والأرز والفول السوداني والذرة الصفراء والسمسم والقطن والطماطم هي أهم الزروع الصيفية بالأراضي الجديدة، إذ تُمثل جميعها نحو٦١% من إجمالي مساحة الزروع الصيفية بالأراضي الجديدة خلال تلك الفترة. ويبلغ متوسط الرقعة المزروعة بهذه المحاصيل نحو ١٣١، ٨٦، ١٠٣، ٧٥، ٣٦، ٣١، ١٥٨ ألف فدان على الترتيب تُمثل ١٢,٩%، ٨,٤%، ١٠,٢%، ٧,٣%، ٣,٦%، ٣,٠% من إجمالي مساحة الزروع الصيفية بالأراضي الجديدة والتي تبلغ نحو ١,٠٢ مليون فدان أو ٤,٦%، ٣,٠%، ٣,٦%، ٢,٦%، ١,٣%، ١,١%، ٥,٥% من إجمالي الرقعة الزراعية على الترتيب أو ٣,٣%، ٢,٢%، ٢,٦%، ١,٩%، ٠,٩%، ٠,٨%، ٤,٠% من إجمالي الرقعة المحصولية على الترتيب. وتبين أن الذرة الصفراء النيلى هي أهم الزروع النيلية بالأراضي الجديدة إذ تُمثل نحو ٣٤,٠% من إجمالي مساحة هذه العروة والتي تبلغ نحو ٩٨ ألف فدان. أما بالنسبة لزروع المعمرات، فقد تبين أن المساحات المزروعة بالحدائق والنخيل وقصب السكر والبرسيم الحجازي والأشجار الخشبية تبلغ نحو ١١١٤، ٦٢، ٤٢، ٤٩ و٣٨ ألف فدان على الترتيب تُمثل ٨٥,٤%، ٤,٧%، ٣,٢%، ٣,٧%، ٢,٩% من إجمالي مساحة المعمرات بالأراضي الجديدة على الترتيب والتي تبلغ ١,٣٠ مليون فدان أو ٣٩,١%،

٢,٢%، ١,٥%، ١,٧%، ١,٣% من إجمالي الرقعة الزراعية على الترتيب أو ٢٨,١%، ١,٦%، ١,١%، ١,٢ %، ١,٠% من إجمالي الرقعة المحصولية بهذه الفترة على الترتيب.

سابعاً: الآثار الاقتصادية لاستصلاح الأراضي في جمهورية مصر العربية:

١- أثر استصلاح الأراضي على الجدارة الإنتاجية للمحاصيل: يوضح الجدول (٦) أن متوسط الإنتاجية الفدانية لبعض المحاصيل والخضر (كالفول البلدي، البطاطس، الذرة الصفراء والبرسيم الحجازي) والحاصلات البستانية بالأراضي الجديدة (كالبرتقال، العنب، المانجو، الموز، التين الشوكي، المشمش، الكمثرى، التفاح، البرقوق، الزيتون واللوز) تفوق تلك المحققة للأراضي القديمة للفترة (٢٠١٣-٢٠١٥)، إذ حققت محاصيل الفول البلدي والبطاطس الشتوي والذرة الصفراء النيلي والبرسيم الحجازي المنزرعة بالأراضي الجديدة زيادة في متوسط الإنتاجية تبلغ نحو١٥,٩%، ١٣,٢%، ٢٦,٨% عن تلك المحققة للأراضي القديمة لهذه المحاصيل على الترتيب. وحقق متوسط إنتاجية محاصيل السمسم، الشعير، الطماطم، والذرة الشامية، الفول السوداني، وبنجر السكر مستوى يقترب من تلك المحققة للأراضي القديمة خلال تلك الفترة. وعلى الرغم من أن متوسط إنتاجية محصول القمح في الأراضي الجديدة يقل عن ذلك المتحقق بالأراضي القديمة بنحو ١٣%، إلا أن هذا المستوى يُعد مناسباً. وتلعب التقنيات الزراعية الحديثة دوراً هاماً في زيادة الإنتاجية الفدانية لهذه المحاصيل.

٢- أثر استصلاح الأراضي على صافي الدخل الزراعي: يبلغ متوسط صافي الدخل الزراعي بالأراضي القديمة والجديدة والجمهورية نحو١٧١، ٤٦ و٢١٧ مليار جنيه على الترتيب للفترة (٢٠١٣-٢٠١٥)[١٤]، حيث تُسهم الأراضي الجديدة بنحو ٢١% في متوسط صافي الدخل الزراعي بالجمهورية خلال هذه الفترة.

جدول (٦) مقارنة بين متوسط الإنتاجية الفدانية للأراضي الجديدة والقديمة خلال الفترة (٢٠١٣_٢٠١٥)

المحصول	متوسط الإنتاجية (طن/فدان)			% التغير في متوسط الإنتاجية بين الأراضي الجديدة والقديمة
	أراضي قديمة	أراضي جديدة	الجمهورية	
القمح	٢,٨٤	٢,٤٧	٢,٧٧	(١٣,٠٣)
البرسيم المستديم	٢٩,٥١	٣١,٧٤	٢٩,٧٥	٧,٥٤
الشعير	١,٦٦	١,٦٥	١,٦٥	(٠,٩٨)
الفول البلدي	١,٣٨	١,٦٠	١,٤٧	١٥,٩٠
بنجر السكر	٢٢,٢٢	٢٠,١٥	٢١,٧٧	(٩,٣٥)
الطماطم الشتوي	١٧,٩٦	١٧,٥٨	١٧,٧٤	(٢,١٢)
البطاطس الشتوي	١٠,٧٢	١٢,١٣	١١,١٠	١٣,٢٠
الذرة الشامية البيضاء	٣,٢٩	٣,١٦	٣,٢٨	(٤,٠٢)
الذرة الصفراء الصيفي	٣,١٧	٣,٠٢	٣,١٤	(٤,٧٥)
الفول السوداني	١,٤٥	١,٣٥	١,٣٨	(٧,١٠)
السمسم	٠,٥٧٢	٠,٥٧١	٠,٥٦٩	(٠,١٥)
الطماطم الصيفي	١٦,٨٧	١٥,٣٧	١٥,٩١	(٨,٩٠)
البطاطس الصيفي	١٢,٢٥	١٢,٢٨	١٢,٢٥	٠,٢٦
الذرة الصفراء النيلي	٢,٦٧	٣,٣٨	٢,٩٣	٢٦,٨٣
البرسيم الحجازي	٣٠,٣٥	٣٩,٦٧	٣٩,١٠	٣٠,٧٠
البرتقال	٩,٢٦	١٠,٠٦	٩,٩٨	٨,٥٦
العنب	٥,٨٩	٧,٧٦	٧,٣٩	٣١,٧٧
المانجو	٦,٤٥	١١,٠٤	٩,٣٤	٧١,١٧
الموز	١١,٠٨	١٦,٧٨	١٣,٨٢	٥١,٤١
التين الشوكي	٨,٧٠	٨,٩٢	٩,٦٠	٢,٥٨
المشمش	٤,٦٣	٦,٦٠	٦,٤٥	٤٢,٥٤
الكمثرى	٦,٦٩	٧,٦٠	٧,٥٧	١٣,٤٧
التفاح	٦,٦٠	٨,٨٧	٨,٧١	٣٤,٤١
البرقوق	٤,٧٨	٥,٥٧	٥,٠٨	١٦,٥٧
الزيتون	٣,٤٦	٣,٦١	٣,٦٤	٤,١٧
اللوز	١,٣٧	٢,٩٥	٢,٤٠	١١٤,٩٠

*** الأرقام بين الأقواس تُمثل قيماً سالبة.**

المصدر: جُمعت وحُسبت من وزارة الزراعة، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

٣- أثر استصلاح الأراضي على التوسع في الصادرات الزراعية: من أهم المشاكل التي تواجه التوسع في تصدير الحاصلات الزراعية هو تأثر الأراضي الزراعية القديمة بالاستخدام الخاطئ للكيماويات الزراعية من مبيدات وأسمدة، مما يؤدى لظهور آثار متبقيات هذه المواد في بعض شحنات الصادرات الزراعية والتي تؤدى لرفضها وخسارة المصدر المصري، ومن ثَمَّ فإن الأراضي الجديدة صالحة للزراعة بغرض التصدير من خلال المزارع النموذجية الاستثمارية كمزارع دينا والمزارع الاستثمارية بأراضي جنوب التحرير والبستان والنوبارية والخطاطبة وغيرها، ومزارع الإنتاج الداجني والحيواني والسمكي.

٤- أثر استصلاح الأراضي على تحقيق الاكتفاء الذاتي للمحاصيل: يبلغ متوسط المساحة المزروعة والمحصولية في مصر نحو ٨,٩٩ و١٥,٦١ مليون فدان بالفترة (٢٠١٣-٢٠١٥)[١٢]، وهي لا توفي باحتياجات السكان من الغذاء، مما ينعكس على تدنى نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الاستراتيجية، ويتم الاعتماد على الاستيراد للوفاء باحتياجات السكان منها.

ويوضح الجدول (٧) أن الفول السوداني، الشعير، الطماطم، السمسم، البطاطس، سكر البنجر، الفول البلدي، سكر القصب، القمح، زيت بذرة القطن، الأرز والذرة الشامية بالأراضي الجديدة تُسهم في تحقيق نحو ٨٣,٧%، ٧٦,٤%، ٥٥,٦%، ٥١,١%، ٢٥,٤%، ٢٤,٨%، ١٣,٣%، ١٢,٥%، ٩,٢٣%، ٦,٥٤%، ٥,٦٧%، ٥,٤٨% من نسب الاكتفاء الذاتي الكلية لها على الترتيب. وتُسهم الأراضي الجديدة في تحقيق نحو ٨٤,٥%، ٦٧,٦%، ٦٦,٥%، ٦٣,٠%، ٦٠,٨%، ٤٦,٦%، ٣٨,٢% من نسب الاكتفاء الذاتي الكلية للبرتقال، المشمش، المانجو، العنب، الزيتون، التفاح والموز على الترتيب بالجمهورية بهذه الفترة.

جدول(٧) مقارنة بين مساهمة الأراضي الجديدة والقديمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي خلال الفترة(٢٠١٣-٢٠١٥)

المحصول	الإنتاج الصافي (ألف طن)			المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي بالجمهورية (%)		
	أراضي قديمة	أراضي جديدة	الجمهورية	أراضي قديمة	أراضي جديدة	الجمهورية
القمح	٧٨٣٠	١٦١٩	٩٤٤٩	٤٤,٦٢	٩,٢٣	٥٣,٨٥
الشعير	٢٢	٨٨	١١١	١٩,٢٨	٧٦,٤٠	٩٥,٦٨
الفول البلدي	٧٤	٦١	١٣٥	١٦,٠٣	١٣,٣١	٢٩,٣٤
سكر البنجر	١٢٧١	٣٢٨	١٥٩٩	٩٦,٢٠	٢٤,٨١	١٢١,٠١
الطماطم	٣٠٢٢	٤٣٨٩	٧٤١١	٣٨,٢٥	٥٥,٥٥	٩٣,٨٠
البطاطس	٣١١١	١٠٣٢	٤١٤٣	٧٦,٥٤	٢٥,٤٠	١٠١,٩٥
الأرز	٥٠٢٤	٣٠٨	٥٣٣٢	٩٢,٥٥	٥,٦٧	٩٨,٢٢
الذرة الشامية	٦٦٤٧	٧٥١	٧٣٩٨	٤٨,٥٠	٥,٤٨	٥٣,٩٨
الفول السوداني	٥٦	١٣٩	١٩٥	٣٣,٤١	٨٣,٦٥	١١٧,٠٦
السمسم	١٩	٢١	٣٩	٤٥,٩١	٥١,٠٩	٩٧,٠١
زيت بذرة القطن	٢٠	٢	٢٢	٦٩,٦٧	٦,٥٤	٧٦,٢١
سكر القصب	١٥٣٩	٢١٢	١٧٥٠	٩١,٠٨	١٢,٥٤	١٠٣,٦٢
البرتقال	١٨٣٤	١٧١٢	٣٥٤٦	٩٠,٥٤	٨٤,٥٠	١٧٥,٠٥
العنب	٤٣٢	٨٧١	١٣٠٤	٣١,٢٥	٦٢,٩٨	٩٤,٢٤
المانجو	٤٤٦	٥٣٩	٩٨٥	٥٥,٠٠	٦٦,٥٢	١٢١,٥٢
الموز	٣٨٦	٤٨٥	٨٧١	٣٠,٤٦	٣٨,٢٣	٦٨,٦٩
المشمش	١٣	٧٣	٨٥	١١,٨٨	٦٧,٥٦	٧٩,٤٣
التفاح	٣٠	٤٧٧	٥٠٨	٢,٩٥	٤٦,٦٢	٤٩,٥٧
الزيتون	٣٧	٣٣٧	٣٧٤	٦,٦٩	٦٠,٨٣	٦٧,٥١

الإنتاج الصافي= نسبة الاستخراج x كمية الإنتاج

المصدر: جُمعت وحُسبت من: ١. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة.

٢. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الميزان الغذائي، أعداد مختلفة.

٥- أثر استصلاح الأراضي على التوسع الصناعي–الزراعي: تعتمد بعض الصناعات الزراعية على الخامات المتوفرة بالريف المصري، ومع التوسع العمراني بالريف أصبح من الصعب توفير مساحات جديدة لإقامة مصانع زراعية بالأراضي القديمة دون المساس بالأراضي الزراعية. ويمكن إقامة محطات للفرز والتعبئة ومشروعات تجميد وتعبئة الخضروات والتوسع في إنتاج السكر من بنجر السكر في الأراضي الجديدة.

٦- أثر استصلاح الأراضي على علاج مشكلة البطالة: تُسهم مشروعات الاستصلاح في توفير فرص عمل لأبناء الريف وعلاج مشكلة البطالة، خاصةً في ظل التفتت الحيازي بالريف المصري وانخفاض العوائد من المساحات الزراعية القزمية ومحدودية فرص العمل به وتزايد معدلات الهجرة الداخلية إلى المحافظات غير الزراعية او الهجرة الخارجية.

الملخص والتوصيات

تُعد الأراضي الزراعية أحد أهم الموارد الإنتاجية القومية غير المتجددة والتي تتزايد ندرتها عاماً بعد آخر. ومن ثَمَّ فقد بات التوسع الزراعي الأفقي من خلال استصلاح أراضي جديدة أحد أهم ركائز السياسة الزراعية في مصر. وتستهدف استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى٢٠٣٠ استصلاح نحو ٣,١ مليون فدان حتى عام ٢٠٣٠. وعلى الرغم من ذلك فقد تلاحظ تباطؤ أنشطة استصلاح الأراضي في مصر نتيجة المعوقات التي تواجهها، الأمر الذى يستلزم الوقوف على الآثار الاقتصادية لاستصلاح الأراضي في مصر.

وقد أظهرت النتائج أن نصيب الفرد من المساحة المزروعة أخذ اتجاهاً عاماً متناقصاً معنوي إحصائياً بلغ نحو ٠,٠٢ قيراط/نسمه، وبلغ حده الأدنى في عام ٢٠١٤ بنحو ٢,٩٥ قيراط/نسمه، بينما بلغ حده الأقصى في عام ١٩٨٠ بنحو ٣,٤٧ قيراط/نسمه. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية نحو ٢,٩٦ قيراط/نسمه. وتبين أن أنشطة استصلاح الأراضي في مصر مرت بمراحل بدأت منذ عام ١٩٣٢، حيث تم استصلاح نحو ٤٠٠ ألف فدان قبل عام ١٩٥٢، ثم تم استصلاح نحو ١,٠٤١ مليون فدان حتى عام ١٩٨٢/٨١. وبدأت بعد ذلك مرحلة "التخطيط الشامل"، وتم استصلاح نحو ١٨٩,٨، ٨٥٠,٣، ٥٧٢,٧، ١٣٢ و٣٢٦,٤ ألف فدان خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة والخامسة على الترتيب. وضعفت بعد ذلك جهود الدولة في هذه الأنشطة وتنامى دور التعاونيات وشركات القطاع الخاص للقيام بها، إذ تم استصلاح نحو ٢٣١,٦ ألف فدان في عام ٢٠٠٧/٠٦ معظمها قامت هذه الجهات باستصلاحها. وتم استصلاح نحو ١٨٦,٤ ألف فدان بالخطة الخمسية السادسة. وتم استصلاح نحو ٢٢,٩ ألف فدان في عام ٢٠١٣/١٢، بالمقارنة بنحو ٢٢,٦ ألف فدان تم استصلاحها في عام ٢٠١٤/١٣ معظمها قامت بها التعاونيات وشركات القطاع الخاص.

واتضح أن محاصيل القمح، البرسيم المستديم، الشعير وبنجر السكر هي أهم الزروع الشتوية بالأراضي الجديدة خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٥) وأن محاصيل الذرة الشامية الصيفي والأرز الصيفي والفول السوداني والذرة الصفراء الصيفي والسمسم والقطن والطماطم الصيفي هي أهم الزروع الصيفية بالأراضي الجديدة، وأن الذرة الصفراء النيلي هي أهم الزروع النيلية بالأراضي الجديدة وأن المساحة المزروعة بالحدائق تُمثل ٨٥% من إجمالي مساحة المعمرات بالأراضي الجديدة. وتبين أن متوسط الإنتاجية الفدانية لبعض المحاصيل والخضر (كالفول البلدي، البطاطس، الذرة الصفراء والبرسيم الحجازي) والحاصلات البستانية بالأراضي الجديدة (كالبرتقال، العنب، المانجو، الموز، التين الشوكي، المشمش، الكمثرى، التفاح، البرقوق، الزيتون واللوز) تفوق تلك المحققة للأراضي القديمة خلال هذه الفترة. وتلعب التقنيات الزراعية الحديثة دوراً هاماً في زيادة الإنتاجية الفدانية لهذه المحاصيل، كما أن المساحة المزروعة والمحصولية البالغة نحو ٨,٩٩ و١٥,٦١ مليون فدان خلال هذه الفترة لا تستطيع الوفاء باحتياجات السكان من الغذاء، مما ينعكس على تدنى نسب الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الإستراتيجية التي يتم الاعتماد على استيرادها للوفاء باحتياجات السكان منها، حيث بينت النتائج أن الأراضي الجديدة تُسهم في تحقيق نحو ٨٤%، ٧٦%، ٥٦%، ٥١%، ٢٥%، ٢٥%، ١٣%، ١٣%، ٩%، ٧%، ٦%، ٦%، ٨٥%، ٦٨%، ٦٧%،

٦٣%، ٦١%، ٤٧% و٣٨% من نسب الاكتفاء الذاتي الكلية للفول السوداني، الشعير، الطماطم، السمسم، البطاطس، سكر البنجر، الفول البلدي، سكر القصب، القمح، زيت بذرة القطن، الأرز، الذرة الشامية، البرتقال، المشمش، المانجو، العنب، الزيتون، التفاح والموز على الترتيب بالجمهورية. وقد تبين أن الأراضي الجديدة تُسهم بنحو ٢١% في متوسط صافي الدخل الزراعي بالجمهورية خلال هذه الفترة، كما أن الأراضي الجديدة صالحة للزراعة بغرض التصدير من خلال المزارع النموذجية الاستثمارية بالأراضي الجديدة ولإقامة محطات الفرز والتعبئة ومشروعات تجميد وتعبئة الخضروات والتوسع في إنتاج السكر من بنجر السكر، فضلاً عن توفير فرص عمل لأبناء الريف وعلاج مشكلة البطالة.

وفى ضوء هذه النتائج فإن الدراسة توصي بقيام الحكومة بدور رئيسي في إنشاء المرافق العامة اللازمة لاستصلاح الأراضي، تحديد التركيب المحصولى الذي يطبق في هذه الأراضي، التنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية باستصلاح الأراضي، من أجل تخطيط وتنفيذ البنية الأساسية، والخدمات المطلوبة لمناطق الاستصلاح.

المراجع

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لاستصلاح الأراضي، أعداد مختلفة.
٣. داليا السيد أبو زيد، الآثار الاقتصادية لسياسة الإصلاح الاقتصادي على القروض الزراعية في الأراضي الجديدة، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة الزقازيق، فرع بنها، ٢٠٠٤.
٤. سامي عبد الحميد حماد، وطارق محمد رجب الزهيري (دكاترة)، استصلاح واستزراع الأراضي، قسم الأراضي، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.
٥. سعد نصار (دكتور)، آفاق المشروع القومي لاستصلاح ١,٥ مليون فدان، مقال منشور بمجلة الأهرام الاقتصادي، ٢٠١٦/٦/١١.
٦. السيد حسن مهدي عامر (دكتور)، المياه المتاحة كعامل محدد لجهود وإمكانات التوسع الزراعي الأفقي في جمهورية مصر العربية، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، العدد الثاني من المجلد الثاني، سبتمبر ١٩٩٢.
٧. علي عبد المحسن علي (دكتور)، دراسة اقتصادية لاستصلاح الأراضي في مصر، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، المجلد (٥)، العدد (٣)، مارس ٢٠١٤.
٨. مجلس الشورى، استصلاح الأراضي ونظم التعرف في الأراضي الجديدة، تقرير نهائي للجنة الإنتاج الزراعي والري واستصلاح الأراضي، ١٩٩١.
٩. موقع رئاسة مجلس الوزراء المصري على شبكة المعلومات الدولية، http://www.cabinet.gov.eg.
١٠. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، القاهرة، ٢٠٠٩.
١١. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، بيانات غير منشورة، يونية، ٢٠١٦.
١٢. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.
١٣. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي،

نشرة الميزان الغذائي، أعداد مختلفة.
١٤. وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرة تقديرات الدخل الزراعي، أعداد مختلفة.

The Economic Impact of Land Reclamation in Egypt

Sayda Hamed Amer **Enas Moh. Abbas Saleh**
Senior researcher, Economics of Water and Land Resources Research Department,
Agricultural Economics Research Institute - Agriculture Research Centre (ARC)

Summary

Agricultural land is a finite resource. Therefore, horizontal expansion through reclamation of new lands has become one of the most important pillars of agricultural policy in Egypt. The sustainable agricultural development strategy till 2030 aims at reclaiming about 3.1 million feddans by 2030. However, land reclamation activities slow down due to many constraints e.g. lack of financial resources. These circumstances require an examination of the economic impacts of land reclamation in Egypt. Land reclamation activities in Egypt have been progressing since 1932, with about 400 thousand feddans reclaimed before 1952, and 1.041 million feddans reclaimed until 1981/82. Then, the "comprehensive planning" phase started and about 190, 850, 573, 132 and 326 thousand feddans were reclaimed during the first, second, third, fourth and fifth five-year plans, respectively. Besides, about 232 thousand feddans were reclaimed in 2006/2007, about 186 thousand feddans were reclaimed under the sixth five-year plan and about 22.9 thousand feddans were reclaimed in 12/2013, compared with 22.6 thousand feddans reclaimed in 13/2014, mostly by cooperatives and private sector companies.

Moreover, wheat, long berseem, barley and sugar beet were the key winter crops in the new lands during (2013-2015) whereas, maize, rice, peanuts, corn, sesame, cotton and tomatoes are the key summer crops in new lands. Besides, the area planted with fruit trees represented about 85% of the total permeant area in the new land. The average productivity of some crops and vegetables (e.g. faba bean, potatoes, corn and alfalfa) and fruit trees in new lands (e.g. orange, grapes, mangoes, bananas, figs, apricots, pears, apples, plums, olives and almonds) exceeded that obtained in the old lands during the same period. This could be due to modern agricultural techniques. Moreover, the cultivated and cropped areas reached about 8.99 and 15.61 million feddans during this period, respectively. However, the production of this area do not meet food needs for the population, reflecting the low

self-sufficiency ratios of some key goods.

The new lands contribute to about 84%, 76%, 56%, 51%, 25%, 25%, 13%, 13%, 9%, 7%, 6% , 6%, 85%, 68%, 67%, 63%, 61%, 47% and 38% of the total self-sufficiency rates for peanuts, barley, tomatoes, sesame, potatoes, wheat, cotton seed oil, rice, maize, orange, apricot, mango, grape, olive, apple and banana, respectively. The new land contributes to about 21% of the average net agricultural income during this period. Besides, the new lands are suitable for the production for export through the modal investment farms in the new lands and for the establishment of sorting and packaging stations and projects for freezing and packing vegetables, as well as providing employment opportunities for rural people and addressing the problem of unemployment.

In light of these findings, the study recommends that the government play a major role in the establishment of the public utilities required for land reclamation, determining the cropping pattern for these lands, co-ordination between the various ministries and bodies concerned with land reclamation in order to plan and implement the infrastructure in the new lands.